جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ

إعداد
آلاء بنت عبد الرحمن بن رجب كنكار
قسم الكتاب والسنة ـ كلية الدعوة وأصول الدين
جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢١م الجزء الثالث)

العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ

آلاء بنت عبد الرحمن بن رجب كنكار.
قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: akinkar25@hotmail.com

ملخص البحث:
يهدف البحث إلى بيان أثر التاريخ في معرفة مواليد رواة الأحاديث ووفياتهم، والكشف عن اتصال الأسانيد وانقطاعها، تمييز حديث المختلط، معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه، الكشف عن كذب الرواة، وأثر علوم الحديث في علم التاريخ، كما توصل البحث – بفضل الله تعالى – إلى أن مفهوم التاريخ عند المحدثين له مدلول خاص، يختلف عن مدلوله العام عند الإخباريين، وهناك علاقة عموم وخصوص وجهي بين علم التاريخ وعلم الحديث، ومن مسائل علوم الحديث التي اعتمد فيها المحدثون على التاريخ: نقدهم للراوي والمرويات باستعمال تواريخ المواليد والوفيات، تمييز طبقات الرواة، وكذا إدراك الراوي لمن حدث عنه من الشيوخ، والكشف عن اتصال الأسانيد وانقطاعها، والوقوف على زيف الكذابين في ادعاء السماع وقدم الطبقة، وكذا الوهم والغلط في ذكر السماع، تمييز حديث المختلط، معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

الكلمات المفتاحية: علم – الحديث – التاريخ – العلاقة – كنكار – آلاء.

Relationship between Hadith Science and History Science

Alaa Bint Abdul-Rahman Bin Rajab Kankar.

Department of Qur'an and Sunnah, College of Da`wah and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: akinkar25@hotmail.com

Abstract:

The research aims to clarify the impact of history science on knowing the birth and death dates of hadith narrators, proving connection or disconnection of the chains of narrators, distinguishing mixed hadiths, determining abrogating and abrogated hadiths, and discovering the possible lies of some narrators. Furthermore, the research aims also to clarify the impact of hadith sciences on the history science. The research has concluded – with the help of Allah – that the concept of history for hadith scholars has a special sense that differs from its general conception for historians. Moreover, there is a general and specific relationship between history science and hadith sciences. Subjects of hadith sciences, in which hadith scholars depended on history science, include the following: evaluating narrators and narrations based on their birth and death dates, defining classes of narrators, determining survival of a narrator during the eras of sheikhs from whom he narrated, proving connection or disconnection of chains, and discovering lies of the liars regarding claiming hearing from an older class, as well as illusion and error in mentioning the hearing, distinguishing mixed

hadiths, and determining abrogating and abrogated .

hadiths

Keywords: Science – Hadith – History – Relationship – Kankar – Alaa.

مُقَدِّمَة

أولًا: موضوع الدراسة وأهميته:

الحمد لله الذي أنزل الفرقان، وجعل سنة نبيه المصطفى لـــه خيـــر تبيـــان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصـــحابه وأتباعه بإحسان.

أما بعد:

يُعد علم الحديث من أهم العلوم وأنفعها لكافة علمـــاء الشـــريعة؛ فأصـــول الرواية التاريخية أصح طريق علمي حديث لتصحيح الأخبار.

كما أن علاقة علم الحديث بعلم التاريخ علاقة وثيقة، حيث اعتمـــد علمـــاء الحديث على التاريخ اعتمادًا كبيرًا في معرفة صحيح الأخبار وسقيمها، وتمييـــز صدق الرواة من كذبهم.

وقد ذكر المحدثون بأن علم التاريخ فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لايستغنى عنه ولا يعتنى بأهم منه، خصوصًا القصد الأعظم منه، وهو البحث عن الرواة والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام الهادي من الضلالة والمبصر من العمى والجهالة، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والروابط في تحقيق ما أوجبه وسنه، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات، ولذا قام به في القديم والحديث أهل الحديث[1].

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٣٠٧/٤)

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ»[١].

وأيّد ذلك حفص بن غياث بقوله: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه»[٢].

ومن هنا ظهر اهتمام المحدثين بتاريخ مواليد المحدثين ووفياتهم، وقد جعله ابن الصلاح نوعًا من أنواع علوم الحديث حيث قال في مقدمته: «النوع الموفي ستين «معرفة تواريخ الرواة»، وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم، ومقادير أعمارهم ونحو ذلك»[٣]، وذكر تحته كثير من تواريخ مواليد الأعيان ووفياتهم التي يستعان بها في معرفة أعمارهم، ومدى اتصال روايتهم وثبوت سماعهم من مشايخهم.

فهذه الدراسة توضح العلاقة الوثيقة بين هذين العِلمين، وتظهر مدى تأثرهما ببعضهما، وما الموضوعات المشتركة بينهما.

كما تجلي هذه العلاقة وجودها في كثير من مباحث علوم الحديث التي لها ارتباط كبير بعلم التاريخ؛ كالوقوف على المعاصرة واللقاء بين الرواة وطبقاتهم، ومعرفة مواليدهم ووفياتهم، ومقادير أعمارهم، ويلاحظ ذلك الارتباط من خلال علم الجرح والتعديل، وناسخ الحديث ومنسوخه، والتمييز بين مَن حدَّث عن الراوي المختلط قبل اختلاطه أو بعده، والكشف عمن عُرِف بالكذب من رواة الأحاديث.

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/١٦٩)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (ص١١٩)

(٢) الكفاية، للخطيب (ص١١٩)

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٤٣)

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدة أمور يمكن إجمالها في التالي:

١-اتساع الحدود الموضوعية والزمانية التي تعرضت لها الدراسة.

٢-اختلاف مفهوم التاريخ عند المؤرخين عن مفهوم التاريخ عند المحدثين.

٣-تعدد استخدام المحدثين للتاريخ في علوم الحديث المختلفة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

١-ما مفهوم التاريخ عند المحدثين؟

٢-ما العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ؟

٣-ما أنواع علوم الحديث التي اعتمدت على التاريخ؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

١-بيان أثر التاريخ في معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، والكشف عن اتصال الأسانيد وانقطاعها.

٢-بيان أثر التاريخ في تمييز حديث المختلط.

٣-بيان أثر التاريخ في معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

٤-بيان أثر التاريخ في الكشف عن كذب الرواة.

٥-بيان أثر علوم الحديث في علم التاريخ.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتسع حدود الدراسة الموضوعية لتشمل جميع علـــوم الحديث التي اعتمد فيها المحدثون على التاريخ.

الحدود الزمانية: منذ العهد النبوي إلى عصرنا الحالي.

سادساً: منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة اعتمادها على المنهج التاريخي[١] الحصري الاستقرائي[٢] الوصفي[٣] التحليلي[٤] من خلال الخطوات الآتية:

١- تتبع العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ من النشأة ومراحل التطور في العصور المختلفة.

٢- تحليل القضايا التي تناولها علم الحديث وعلم التاريخ، تحليلًا علميًا للوصول لمدى اعتماد الأئمة المصنفين في شتى علوم الحديث على علم الحديث وعلم التاريخ في مصنفاتهم المختلفة، وبيان تأثير علم التاريخ في علوم الحديث المختلفة.

٤- الاعتماد في الدراسة على ما صح من الأحاديث والآثار، مع تخريجها تخريجًا علميًا من مصادرها الأصلية.

---

(١) المنهج التاريخي: يعتمد على التوثيق والتفسير للحقائق التاريخية.
ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية لفريد الأنصاري (ص٦١)

(٢) المنهج الحصري الاستقرائي هو أساس البحوث، فهو الذي يكشف جزئيات غامضة على كثير من الناس، وهو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ينظر: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات للدكتور محمد التوبخي (ص٩٤)

(٣) المنهج الوصفي: يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة. ينظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص٦١)

(٤) المنهج التحليلي: يعتمد على استيعاب المسألة أو القاعدة، ثم استيعاب موضوعها، ثم محاولة تحليلها على ضوء معطيات هذه القاعدة لاكتشاف مدى وفائها للقاعدة، أو مدى التصويب أو التخطئة أو التحويل، كل ذلك دون خروج في التحليل على القاعدة أو النسق الذي انطلق منه. ينظر: المرجع السابق (ص٦٣-٦٤)

٥- عزو كل نقل إلى قائله مع بيان الطبعة التي نقلت عنها.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تكلم فيها النقاد المحدثون عن علوم الحديث المختلفة والتي تضمنت موضوعاتها بيان اعتماد النقاد والمحدثين على التاريخ في علـــوم الحديث المختلفة، ولم يتيسر لي الوقوف على دراسة مستقلة تناولت العلاقة بين علم التاريخ وعلم الحديث كما تناولته الدراسة.

ثامناً: خطة الدراسة:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وهي على النحو التالي:

المقدمة: واشتملت على:

أولًا: موضوع الدراسة وأهميته.

ثانيًا: مشكلة الدراسة.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة.

رابعًا: أهداف الدراسة.

خامساً: حدود الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة.

ثامناً: خطة الدراسة.

التمهيد وفيه: بيان أهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث:

أولًا: التعريف بعلم الحديث في اللغة والاصطلاح.

ثانيًا: التعريف بعلم التاريخ في اللغة والاصطلاح.

المبحث الأول: العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ -النشأة والتطور-.

المطلب الثاني: أثر العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ.

المبحث الثاني: أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالطبقة عند علماء الحديث.

المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث.

المطلب الثالث: نماذج على اعتبار التاريخ في تحديد طبقة الراوي.

المبحث الثالث: أثر التاريخ في تمييز الحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر التاريخ في معرفة مواليد الرواة ووفياتهم.

المطلب الثاني: بيان أثر التاريخ في تمييز حديث المختلط.

المطلب الثالث: بيان أثر التاريخ في الكشف عن كذب الرواة.

المبحث الرابع: أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالناسخ والمنسوخ.

المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

-الفهارس: ذيّلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع التي جمعت منها مادة البحث.

داعيةً المولى ﷻ أن يوفقنا جميعًا لطاعته، ولخدمة دينه، وخدمة سنة نبيه ﷺ.

التمهيد

وفيه بيان أهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث:

أولا: التعريف بعلم الحديث في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: التعريف بعلم التاريخ في اللغة والاصطلاح.

التمهيد

أولا: التعريف بعلم الحديث في اللغة والاصطلاح :

أ- مصطلح "علم الحديث" في اللغة :

مركب إضافي من مصطلحين هما العلم والحديث:

فالعلم في اللغة: هو المعرفة عِلم الشيء –بالكسر– يعلمه علما أي: عرفه، ورجل علامة أي عالم جدا والهاء للمبالغة(١).

الحديث في اللغة: هو نقيض القديم(٢)، والحديث هو الخبر قليله وكثيره، وجمعه أحاديث(٣).

الحديث في مصطلح المحدثين: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان متصلًا أو منقطعًا(٤)، قال الخطيب: «هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله»(٥).

ب- مصطلح "علم الحديث" اصطلاحاً:

هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن(٦)، وعليه فعلم الحديث ينقسم إلى علم الحديث رواية وهو الذي يختص بأحوال المتن، وعلم الحديث دراية وهو الذي يختص بأحوال السند.

---

(١) مختار الصحاح للرازي (ص٢١٧)

(٢) الصحاح للجوهري (٢٧٨/١)

(٣) مختار الصحاح (ص٦٨)

(٤) المنهل الروي لبدر الدين ابن جماعة (ص٤٠)

(٥) الكفاية في علم الرواية (ص٢١)

(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (٢٦/١)

فعلم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها[١].

وعلم الحديث دراية: هو علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها [٢].

أما علوم الحديث فهي: المعارف المتّصلة بالحديث من جهة نقله ومعرفة صحيحه من سقيمه، والألقاب المتعارفُ عليها عند أهل هذا الفن بـ«علم مصطلح الحديث» هي القاعدة العامّة لهذه العلوم[٣].

ثانياً: التعريف بعلم التاريخ في اللغة والاصطلاح:

أ-مصطلح «علم التاريخ» في اللغة:

مركب إضافي من مصطلحين هما: العلم -وقد سبق تعريفه- والتاريخ.

التاريخ في اللغة: هو تعريف الوقت تقول أرخ الكتاب بيوم كذا[٤]، وتاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه، ومنه قيل: فلان تاريخ قومه، أي إليه ينتهي شرفهم ورياستهم[٥].

فتأريخ كل شيء آخره، ويؤرخون بالوقت الذي فيه حوادث مشهورة[٦].

---

(١) المرجع السابق (٢٥/١)

(٢) المرجع السابق (٢٦/١)

(٣) تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع (٢٠/١)

(٤) الصحاح (٤١٨/١)، مختار الصحاح (ص١٦)

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي (٢٢٦/٧)

(٦) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص١٧)

وتأريخ المسلمين أُرخ من زمن هجرة رسول الله ﷺ، وكتب في خلافة عمر ﷺ؛ فصار تاريخًا إلى اليوم(١).

ب- "علم التاريخ" في اصطلاح الإخباريين:

قال السخاوي: «هو فن يبحث فيه وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت بل عما كان في العالم»(٢).

وقال ابن خلدون: «حقيقة التّاريخ أنّه خبر عن الاجتماع الإنسانيّ الّذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التّوحّش والتّأنّس والعصبيّات وأصناف التّغلّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدّول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصّنائع، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»(٣).

ج-أقسام التاريخ:

قسم ابن خلدون التاريخ إلى قسمين ظاهر وباطن، وعرف كل قسم بما يلي:

الأول: التاريخ في ظاهره: يقتصر على أخبار الأيّام والدّول، والسّوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وكيف تقلّبت بالخليقة الأحوال، وتوسعّ نطاقهم فعمّروا البسيطة حتى حان منهم الزّوال، تطرف بتيك الأحداث الأندية إذا غصّها الاحتفال.

(١) لسان العرب لابن منظور (٤/٣)

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٩)

(٣) تاريخ ابن خلدون (٤٦/١)

الثاني: التاريخ في باطنه: ينضوي على التحقيق والنظر، والتدقيق في علل الكائنات والفِطَر، وسبْر أغوار الوقائع وأسبابها، فهذا أمر أصيل وجدير لإعمال الفِكَر(١).

د- "علم التاريخ" في اصطلاح المحدثين:

قال السخاوي: «التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك، وحينئذ فالعطف بالوفيات من عطف الأخص على الأعم»(٢).

(١) تاريخ ابن خلدون (٦/١) بتصرف.

(٢) فتح المغيث (٣٠٥/٤)

المبحث الأول

العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علم الحديث وعلم التاريخ –النشأة والتطور.

المطلب الثاني: أثر العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ.

المطلب الأول

العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ - النشأة والتطور

نشأت العلاقة بين علم التاريخ وعلم الحديث من الصدر الأول، فقد اهتم الصحابة الكرام بالتأريخ لأقوال رسول الله ﷺ، وربط أقواله وأفعاله ﷺ بالأزمنة والأمكنة، وكذا سار على نهجهم التابعون فاعتمدوا على التأريخ في جمعهم للأخبار وروايتها وتدوينها.

كما سار على نهجهم من تبعهم، وتطورت علاقة العلمين كلما اتسعت دائرة المعارف وتدوين العلوم، فاهتم المحدثون وأئمة العلل والتراجم بتأريخ المتون وتواريخ مواليد الرواة ووفياتهم، الذي بيّنته الدراسة التالية:

رصد الأئمة أنواعًا عديدة لكيفية استخدام الصحابة والتابعين والأئمة – رحمهم الله– التاريخ في المتون الحديثية، والتي منها ما رصده ابن الصلاح في "مقدمته" كنوع من علوم الحديث فقال: «النوع الموفي سبعين: التاريخ المتعلق بالمتون»(١).

موضّحًا أن التاريخ يعرف بأكثر من أمر، فيكون بذكر السنة أو بذكر الشهر، أو القبلية والبعدية، وبآخر الأمرين، وغير ذلك(٢).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٧١٤)

(٢) المرجع السابق، بتصرف يسير.

وذكر مثالًا على ذلك بقوله: «وهذا نظير ما تكلم عليه جمع من العلماء في النازل من القرآن قبل وما نزل بعد، والمكي والمدني فيه تبيين لذلك، وربما تكلموا على صيفيه وشتائيه، وليليه ونهاريه، وإن لم يكن من هذا القبيل إلا بتبين التاريخ»[(١)].

قال العراقي: «الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة ومواليدهم، وتواريخ السماع، وتاريخ قدوم فلان -مثلاً- البلد الفلاني؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه، قال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسِّنِّين -بفتح النون المشددة، تثنية سن وهو العمر- يريد احسبوا سنَّه وسنَّ من كتب عنه، وقال حسان بن يزيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[(٢)].

استعمال التاريخ في علم الحديث:

١-التأريخ بأول ما يكون: كقول عائشة -رضي الله عنها-: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم»[(٣)].

قال ابن الصلاح: «وقد صنف العلماء في الأوائل، وفي "مصنف ابن أبي شيبة" في أواخره كتاب الأوائل[(٤)]»[(٥)].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٧١٤).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٦٩/٧)، التبصرة والتذكرة (شرح الألفية) للعراقي (٢٩٤/٢)

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٧/١) برقم (٣)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١٣٩/١) برقم (١٦٠)

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٧/٧)

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٧١٤)

٢-التأريخ بالآخرية - أي بآخر الأمر -: قال ابن الصلاح: «أما ما نُسخ فالمعتبر فيه آخر الأمرين، فمن ذلك ما رواه الحسين بن عمران عن الزهري قال: سألت عروة في الذي يجامع ولا ينزل؟ قال: على الناس أن يأخذوا بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ، حدثتني عائشة -رضي الله عنها- (أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل بعد ذلك، وأمر الناس بالغسل)[١]»[٢].

٣- التأريخ بالقبلية والسنة: قال جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يُقبضَ بعام يستقبلها[٣]»[٤].

٤-التأريخ بالأحداث ومنها المؤرَّخ بالفتح: عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، «أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له

(١) أخرجه ابن حبان ٤٥٤/٣ برقم (١١٨٠)

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٣١-٧٣٢)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص٨)

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في ذلك -أي استقبال القبلة عند قضاء الحاجة- ٤/١ برقم (١٣)، والترمذي في "سننه"، أبواب الطهارة، باب: ما جاء من الرخصة في ذلك (استقبال القبلة بغائط أو بول) ١٥/١ برقم (٩)، قال الترمذي: «حديث حسن غريب»، وصححه الألباني في "صحيح الترمذي" برقم (٩)، ونقل كلام الإمام أحمد ابن حنبل: «إنما الرخصة من النبي ﷺ استدبار القبلة بغائط أو بول، وأما استقبال القبلة فلا يستقبلها؛ كأنه لم يرَ في الصحراء ولا في الكنف أن يستقبل القبلة». انتهى. "ضعيف سنن الترمذي" ١/١

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٧٣٢)

عمرﷺ: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال ﷺ: (عمداً صنعته يا عمر)»[١].

٥- معرفة تواريخ الرواة: ومنها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك[٢]؛ ليختبروا من جهلوا حاله في الصدق والعدالة[٣].

٦- التأريخ المتعلق بالمتون: وهذا النوع فوائده كثيرة، وله نفع كبير في معرفة الناسخ والمنسوخ، ويعرف به ابتداء مشروعية ذلك الشيء[٤]، وغير ذلك.

٧-التأريخ لقبول رواية المختلط: الحكم في رواية المختلط أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط[٥]، وغير ذلك من الضوابط التي وضعها المحدثون لضبط وقبول رواية المختلط، والتي تعتمد في أغلبها على التاريخ لزمن اختلاط الراوي.

٨- التأريخ لمعرفة طبقات الرواة والعلماء: قال ابن الصلاح: «والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك»[٦].

٩-التأريخ لمعرفة صدق الراوي من كذبه: الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة ومواليدهم، وتواريخ السماع، وتاريخ قدوم فلان البلد

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب: الطهارة، باب: جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ٢٣٢/١ برقم (٢٧٧)

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٤٣)

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣٠٧/٤)

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٧١٤)

(٥) المرجع السابق (ص٦٦٠)

(٦) المرجع السابق (ص٦٦٥-٦٦٧)

الفلاني؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه، وسبق قول حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسِّنِّين -تثنية سن وهو العمر- يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه»[1].

وقال حسان بن يزيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[2].

(١) التبصرة والتذكرة (٢/٢٩٤)

(٢) تاريخ بغداد (٧/٣٦٩)

المطلب الثاني
أثر العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ

أولاً العلاقة بين علم التاريخ عند المحدثين وعند الإخباريين:

العلاقة بين العلمين علاقة عموم وخصوص فيجتمعان في بعض الأمور وينفرد علم الحديث ببعض الأمور مما تبينه الدراسة فيما يلي:

فمفهوم "علم التاريخ" عند الإخباريين:

أعم من مفهومه عند المحدثين وذلك من أوجه يوضحها ابن خلدون في مقالته حيث بيّن أن علم التاريخ يستعرض أخلاق الأمم الماضية وأحوالها، ويقف على سير الأنبياء وسياسة الملوك في دولهم؛ ليستفيد المقتدي بهم، فهو بحاجة ماسّة إلى النهل من معين المعارف المتنوعة والمآخذ المتعددة، ثم بيّن أن السيطرة على الأمور لا تكون بمجرّد نقل الخبر دون إمعان النظر في أصول العادة من الاجتماع الإنسانيّ أو التقعيد السياسي أو الحال العمراني.(١).

أما مفهوم "علم التاريخ" عند المحدثين:

فهو أخص من هذا المفهوم، يؤكد ذلك ما ذكره السخاوي بأن القصد الأعظم من حاجة المحدثين لمعرفة علم التاريخ، هو البحث عن الرواة وفحص أحوالهم؛ لأن الأحكام الاعتقادية والمسائل الفقهية مأخوذة من كلام خير البرية، والنقلة لذلك هم الوسائط بيننا وبين سنته، فكان التعريف بهم عدالة وصدقًا وضبطًا من الواجبات المهمة، ولذا قام المحدثون بذلك في القديم والحديث، مع الوقوف في الضبط لوقت كلٍ من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني في رحلة الطالب

(١) تاريخ ابن خلدون (١٣/١) بتصرف.

وما أشبهه، ويستفاد من تصانيف المحدثين لآداب طالب الحديث؛ لمعرفة الراوي مجهول الحال من حيث الصدق والعدالة [1].

قال ابن الصلاح: «وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات، ولذلك ونحوه سميت تواريخ، وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما؛ فلا يناسب هذا الاسم»[2].

ومما سبق رصده تتبين ملامح العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ، والتي تجملها الدراسة فيما يلي:

ثانياً ملامح العلاقة بين علم التاريخ وعلم الحديث:

١-إن مفهوم التاريخ عند الإخباريين أوسع في شموليته للأحداث والوقائع إذ يتسع في دائرته ليشمل أحوال الأمم وأخلاقهم وسيرهم وطرق معايشهم وكثير من النواحي التي تختص بالعمران وتيسير المجتمعات.

٢- يختص علم التاريخ عند المحدثين بالتواريخ المتعلقة بالمتون وتواريخ الرواة والوفيات.

٣- إن مفهوم التاريخ عند المحدثين أدق في تمييز الأخبار ومعرفة صحيحها من سقيمها، وكذا معرفة أحوال الرواة وبيان صدقهم من كذبهم.

٤-إن القرائن المستخدمة في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها عند المحدثين أقوى وأشد وأدق من جهة التثبت والتحري منها عند الإخباريين.

٥-إن مفهوم التاريخ عند الإخباريين يحتاج معه إلى الاحتكام إلى أصول العادة وقواعد السّياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنسانيّ وقياس الغائب منها بالشّاهد والحاضر بالذّاهب، كما أفاده ابن خلدون، وهذا المفهوم

(١) فتح المغيث (٣٠٧/٤) بتصرف.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٤٤)

لا يعتمده المحدثون في نقلهم للأخبار وتمييز صحيحها من سقيمها، بل يتشددون في ذلك، فيما ترصده الدراسة في المباحث الآتية.

ثالثاً أثار استعمال المحدثين لتواريخ المواليد والوفيات في نقدهم للراوي والمرويات:

١-تمييز طبقات الرواة من جهة ابتدائها.

٢- تمييز إدراك الراوي لمن حدث عنه من الشيوخ.

٣- كشف الوهم والغلط في ذكر السماع.

٤- كشف زيف الكذابين في ادعاء السماع وقدم الطبقة[١].

(١) تحرير علوم الحديث (١٠٧/١)

المبحث الثاني

أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالطبقة عند علماء الحديث.

المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث.

المطلب الثالث: نماذج على اعتبار التاريخ في تحديد طبقة الراوي.

المطلب الأول

المراد بالطبقة عند علماء الحديث

أ- المراد بالطبقة لغة:

أصل الطبق: الشيء على مقدار الشيء مطبقاً له من جميع جوانبه كالغطاء له، ومنه يقال: أطبقوا على الأمر بالألف إذا اجتمعوا عليه متوافقين غير متخالفين[١]، ويقال: أتانا طَبَقٌ من الناس أي جماعةٌ، وطبقات الناس في مراتبهم، والسمواتُ طِباقٌ: أي بعضها فوق بعض[٢]، قال ابن الصلاح: «الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين»[٣].

ب- المراد بالطبقة اصطلاحاً:

التشابه في الأسنان والإسناد، وربما اكتفوا بالتشابه في الإسناد، ويعرف كون الراويين أو الرواة من طبقة واحدة بتقاربهم في السن، أو في الشيوخ

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (٣٦٩/٢)

(٢) الصحاح (١٥١١/٤)

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦٧)

الآخذين عنهم؛ إما بكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا، أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ كما في رواية الأقران(١).

قال الإبناسي: وبسبب الجهل بمعرفة الطبقات غَلِط غير واحد من المصنفين فربما ظن راويًا راويًا آخر غيره، وربما أدخل راويًا في غير طبقته(٢).

قال ابن حجر -رحمه الله-: «الطبقة عبارة عن: جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ»(٣).

(١) التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٤٣/٢)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للإبناسي (٧٨١/٢-٧٨٢) بتصرف.

(٢) الشذا الفياح (٧٨٢/٢) بتصرف يسير.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص١٦٩)

المطلب الثاني

أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث

قال ابن الصلاح: «الباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، ورب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها»(١).

وقد بيّن كلًا من السخاوي والعراقي بأن معرفة طبقات الرواة من الأمور المهمة في علم الحديث، وبينه وبين التاريخ عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة من حيث سنة الولادة والوفاة، وينفرد التاريخ عن الحديث ببيان الحوادث والطبقات.

وذكرا أن فائدة معرفة طبقات الرواة حصول الأمن من تداخل الأسماء المتشابهة سواء في الرواية أو معرفة العنعنة أو تبيين التدليس.

وفرّق بعض المتأخرين بين التاريخ والطبقات، بأن التاريخ يكون بالنظر إلى المواليد والوفيات، وبالعرض إلى الأحوال، والعكس بالنسبة للطبقات، إلا أن السخاوي رجّح الرأي الأول(٢).

ثم قال العراقي: «ويعرف كون الراويين أو الرواة من طبقة واحدة، بتقاربهم في السن، وفي الشيوخ الآخذين عنهم، إما بكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ»(٣).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦٧).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣٨٨/٤-٣٨٩)، التبصرة والتذكرة (٣٤٢/٢) بتصرف.

(٣) التبصرة والتذكرة (٣٤٢/٢).

ويظهر أثر التاريخ في معرفة الطبقات في كونه الحد الفاصل بين كل طبقة وأخرى عند أكثر المحدثين، قال ابن حبان في مقدمة كتابه "الثقات": «ولا سبب له إلى معرفة صحة الأخبار وسقيمها إلا بمعرفة تاريخ من ذكر اسمه من المحدثين، كتابًا في الثقات وكتاباً أبيِّن فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ منهما بالثقات»(١).

فبدأ ابن حبان بذكر أحوال النبي ﷺ منذ ولادته إلى أن قبضه الله تعالى إلى جنته، ثم عرّج على الخلفاء الراشدين، وأتبعهم ببقية الصحب، ثم ذكر التابعين، وأعقبهم بالقرنين الثالث والرابع حيث ينتهي زمانه فيه، ورتبهم على حروف المعجم(٢).

قال الذهبي: «فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث»(٣).

ولهذا العلم فائدة عظيمة فإذا غفل الإنسان عنه لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ولا بين التابعين وأتباع التابعين(٤).

(١) الثقات (١١/١)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان (٢٩/١).
(٢) المراجع السابقة، بتصرف.
(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١).
(٤) منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر (ص١٤٧) بتصرف يسير.

المطلب الثالث

نماذج على اعتبار التاريخ في تحديد طبقة الراوي

النموذج الأول: قال البرقاني في "سؤالاته للدارقطني": «قلت له: يجتمع في الحديث ابن منيع وابن أبي داود وابن صاعد، مَن تقدم؟ فقال: ابن منيع لسنه، ثم ابن صاعد. قلت: ابن صاعد أحب إليك من ابن أبي داود؟ قال: ابن صاعد أسن، مولده سنة ثمان وعشرين، وابن أبي داود سنة ثلاثين»(١).

وهذا نص يظهر مدى اعتناء الأئمة بتواريخ مواليد الرواة ووفياتهم؛ لتحديد طبقاتهم ومعرفة حالهم بدقة.

النموذج الثاني: قال المزي في ترجمة (دغفل بن حنظلة): «قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أخبرنا حرب بن إسماعيل -فيما كتب إليَّ- قال: قلت لأحمد ابن حنبل: دغفل بن حنظلة له صحبة؟ قال: ما أعرفه، قال ابن أبي حاتم: يعني ما يَعرف له صحبة أم لا. وقال عمرو بن علي الفلاس: وليس بصحيح أنه سمع من النبي ﷺ، وروي أن النبي ﷺ قُبض وهو ابن خمس وستين. وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة وقال: لم يسمع من النبي ﷺ، وفد على معاوية، وقال في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة: أدرك النبيَّ ﷺ ولم يسمع منه شيئًا، وفد على معاوية بن أبي سفيان، وكان له علمٌ، وروايةٌ للنسب وعلمٌ به»(٢).

(١) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص١٧٦)

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٤٨٧/٨-٤٨٨)

النموذج الثالث: قال المزي في ترجمة (عبيدة بن عمرو أبو عمرو الكوفي): «أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة جاهلي، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يرَ النبي ﷺ»[1].

(١) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (٢٦٧/١٩)

المبحث الثالث
أثر التاريخ في تمييز الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر التاريخ في معرفة مواليد الرواة.

المطلب الثاني: بيان أثر التاريخ في تمييز حديث المختلط.

المطلب الثالث: بيان أثر التاريخ في الكشف عن كذب الرواة.

المطلب الأول
أثر معرفة تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم

أولاً: أهمية معرفة تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم:

ذكر المناوي أهمية معرفة تواريخ مواليد الرواة ووفياتهم، والاعتناء بها، معللًا ذلك بالوقوف على اتصال الحديث وانقطاعه، وحصول الأمن من دعوى المدعي للقاء بعضهم والواقع خلاف ذلك(١)، وأردف بضرب مثالٍ يؤكّد كلامه، فقال: «ومنافع التاريخ عظيمة وفوائده جليلة، ألا ترى إلى واقعة رئيس الرؤساء مع اليهودي الذي أظهر كتاباً فيه أن المصطفى -عليه أفضل الصلاة والسلام- أسقط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة ومنهم علي -ﷺ-، فوقع رئيس الرؤساء والناس في حيرة!! فعرضه على الخطيب البغدادي، فتأمله وقال: هذا مزوَّر. فقيل له: من أين لك ذلك؟ فقال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح، وفتح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ وقد مات في وقعة بني قريظة قبل خيبر بسنتين؛ ففرح الناس بذلك»(٢).

(١) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (٣٤٦/٢) بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق.

وقال السخاوي: «إن تمييز وفاة العلماء فمن بعدهم بل وسائر الرواة فنٌّ جليل يتعين معرفته على المحدثين خصوصًا، وسائر العلماء عمومًا، وقد صرح الإمام أبو عبدالله الحميدي الأندلسي بوجوب تقديم الاهتمام به؛ فبمعرفته يظهر الخلل في مدعي اللقاء، ويتبين به الانقطاع ونحوه غالبًا»(١).

يعد استعمال المواليد والوفيات من أهم الطرق التي اعتمد عليها المحدثين في نقدهم للمرويات، ويظهر هذا فيما يلي:

١- تمييز إدراك الراوي لمن حدث عنه من الشيوخ.

٢- كشف الوهم والغلط في ذكر السماع.

٣- كشف زيف الكذابين في ادعاء السماع وقدم الطبقة(٢).

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «لما حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب أتيته، فسألته عن مولده؟ فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومئتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب الكرماني قبل أن تولد بسبع سنين، فأعلمه» (٣).

ثانياً: نماذج على اعتبار تاريخ معرفة مواليد الرواة ووفياتهم، وأثره في الكشف على اتصال الأسانيد وانقطاعها:

اهتم المحدثون بمعرفة سني وفيات الرواة، وضمّنوا مصنفاتهم المختلفة في علم الرجال هذا الأمر، خصوصًا في كتب معرفة الصحابة وطبقات المحدثين وكتب الجرح والتعديل، وفي أواخر القرن الثالث الهجري ظهرت مصنفات خاصة

(١) الغاية في شرح الهداية للسخاوي (ص٣١٤)

(٢) تحرير علوم الحديث (١٠٧/١)

(٣) لسان الميزان لابن حجر (٢٥٨/٣)

بالوفيات، مما يدل على زيادة العناية بضبطها؛ لما لها من أهمية في نقد إسناد الحديث.

وتمكّن النقاد بمعرفة الوفيات من نقد الكثير من الروايات وفضح وضع الكذابين لها.

وهاك أمثلة كثيرة على استخدام سني الوفيات في نقد الإسناد وبيان ما فيه من انقطاع أو إرسال، وكثيرا ما افتضح الكذابون بسبب ضبط النقاد لسني الوفيات ومحاسبتهم بها(١).

النموذج الأول: قال الخطيب البغدادي في ترجمة (محمد بن العباس بن أحمد بن عصم، أبو عبد الله بن أبي ذهل الضبي، ويعرف بالعصمي): «وكان أول سماعه في سنة تسع وثلاثمائة بهراة، ثم ورد نيسابور، وكان أول دخوله بغداد في سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وأبو القاسم البغوي عليل، فلم يسمع منه شيئاً، ووردها بعد ذلك دفعات، وحدث بها، فسمع منه محمد بن إسماعيل الوراق، وأبو الحسن الدارقطني» اهـ(٢).

تبين من هذا النص أهمية التاريخ الذي اهتم الخطيب بذكره في ترجمة هذا الراوي، والذي يستفاد منه أن أول سماعه في هراة كان في سنة تسع وثلاثمائة، وكذلك كان أول دخوله لبغداد سنة سبع عشرة وثلاثمائة، ومع كونه عاصر أبا القاسم البغوي في هذه الفترة إلا أنه لم يسمع منه لكون البغوي كان عليلًا في هذه الفترة التي حددها البغدادي في ترجمة العصمي.

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة لأكرم ضياء العمري (ص١٣٨) بتصرف يسير.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب (٣/٣٣٥)

النموذج الثاني: قال المزي في ترجمة (حميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي): «قال الواقدي: وأثبتهما عندنا حديث مالك، وأن حميداً لم ير عمر، ولم يسمع منه شيئاً، وسنُّهُ وموته يدل على ذلك، ولعله قد سمع من عثمان لأنه كان خاله وكان يدخل عليه كما يدخل ولده صغيراً وكبيراً، وكان ثقةً كثير الحديث»[(١)].

وهذا النص يدل على اعتماد الأئمة على سن الرواة وتواريخ وفاتهم في إثبات السماع وصحة اتصال مروياتهم.

النموذج الثالث: قال الأثرم في "سؤالاته لأحمد ابن حنبل":

«قال أبو عبد الله: مات عطاء سنة أربع عشرة أو خمس عشرة.

قلت له: أربع أو خمس؟

فقال: اختلفوا فيه.

سمعت أبا عبد الله يقول: ولد سفيان بن عيينة سنة سبع ومئة، وقدم الزهري للحج في سنة ثلاث وعشرين، فرجع من الحج، ومات سنة أربع» [(٢)].

(١) تهذيب الكمال (٣٧٨/٧-٣٨١).

(٢) سؤالات أبي بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد ابن حنبل (ص٧٥)

المطلب الثاني
بيان أثر التاريخ في تمييز حديث المختلط

أولًا: أهمية معرفة تاريخ الاختلاط في تمييز حديث المختلط:

الاختلاط هو: «آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بأخَرَة»(١).

ذكر الحازمي بأنه لا يعتد برواية من زال عقله بأمر طارئ؛ كالاختلاط وتغيّب الذهن، ويلزم الباحث بالبحث عن وقت اختلاط الراوي، فإن لم يتيسر له الوصول إلى علمه طُرح حديثه بالكلية؛ لأن هذا عارض قد طرأ على غير واحد من المتقدمين والحفاظ المشهورين، أما إذا تميز له ما سمعه ممن اختلط في حال صحته جاز له الرواية عنه وصح العمل بتلك المرويات(٢).

وقد قسّم ابن الصلاح من خلط في آخر عمره من الثقات إلى قسمين:

الأول: من خلط لاختلاطِه وخَرَفه، والآخر: من خلط لذهاب بصرِه أو لغير ذلك، والحكم فيهم أنه يُقبل حديثُ من أخذ عنهم قبلَ الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمرُه فلم يُدرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاطِ أو بعده(٣).

وقال في (صالح مولى التوأمة): «صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية ابن خلف: روى عنه ابنُ أبي ذئب والناسُ، قال أبو حاتم بن حبان: تغير في سنة

(١) شرح علل الترمذي –قسم الدراسة– لنور الدين عتر(١٠٣/١)
(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص ٥٣) بتصرف يسير.
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦٠) بتصرف يسير.

خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثُه الأخير بحديثِه القديم ولم يتميز؛ فاستحق الترك»[١].

كما قال في (سعيد بن إياس): «سعيد بن إياس الجُرَيري اختلط وتغير حفظُه قبل موته، قال أبو الوليد الباجي المالكي، قال النسائي: أُنكِرَ أيامَ الطاعون، وهو أثبتُ عندنا من خالد الحذاء، كذا ما سُمِعَ منه قبل أيام الطاعون»[٢].

وفيما ذكره ابن الصلاح من نماذج تظهر عناية المحدثين بتحديد زمن اختلاط الراوي، ومعرفة من روى عنه قبل الاختلاط وبعده ليتميز بذلك صحيح حديثه من سقيمه الذي اختلط فيه.

وبيّن ابن حبان أن منهجه في كتابه "الصحيح" بالنسبة إلى المختلطين بأخرة أمثال الجُريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما، الرواية عنهم والاحتجاج بمروياتهم معتمدًا في ذلك على رواية الثقات القدماء الذين سمعوا منهم قبل الاختلاط[٣].

وأوضح هذا الأمر بقوله: «لأن حكمهم -وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم- حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء»[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦٦٢)

(٢) المرجع السابق (ص٦٦٠)

(٣) صحيح ابن حبان (١٦١/١) بتصرف يسير.

(٤) المرجع السابق.

ثانياً: نماذج على اعتبار التاريخ في تمييز حديث المختلط:

النموذج الأول: قال يزيد بن الهيثم في "سؤالاته لابن معين" – فيما رواه عن ابن معين: «يزيد بن هارون، كتب عن الجُريري بعد ما اختلط –أحسبه أنه قال–: سمعت يزيد قال ذلك، وسمع يزيد من ابن أبي عروبة قبل أن ينكر بالكوفة، وسماعه من الجريري مختلط.

قلت: فعبد الأعلى، ويزيد بن زريع؟ قال: هؤلاء كتبوا قبل أن ينكرا على الجريري وسعيد.

قلت له: عطاء بن السائب وحصين اختلطا؟ قال: نعم.

قلت: من أصحهم سماعاً؟ قال: سفيان أصحهم –يعني الثوري–، وهشيم في حصين.

قلت: فجرير أين مكانه؟ فلم يلتفت إليه»[(١)].

النموذج الثاني: قال المزي في ترجمة (سعيد بن أبي عروبة)[(٢)]: «قال أبو زرعة الدمشقي عن دُحيم: إن سعيد بن أبي عروبة اختلط، فخرج إبراهيم سنة خمس وأربعين ومئة. وقال أبو حاتم بن حبان: كان سماع شعيب بن إسحاق منه سنة أربع وأربعين ومئة، قبل أن يختلط بسنة. وقال أبو نعيم: كتبتُ عنه بعدما اختلط حديثين»[(٣)].

قال يحيى بن معين: «سعيد بن أبي عروبة اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن ابن حسن؛ فمن سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص٩٢-٩٣)

(٢) تهذيب الكمال (٥/١١)

(٣) المرجع السابق (٩/١١-١٠)

السماع، وسماع من سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، وأما يزيد بن هارون فصحيح فهو كان يسمع منه بواسط، وهو يريد الكوفة، وأثبت الناس سماعاً منه عَبدةُ بن سليمان»[1].

النموذج الثالث: قال ابن عدي في ترجمة (أبان بن صمعة)[2]: «قال يحيى ابن سعيد: كان أبان بن صمعة تغير بأخرة، قال علي -ابن المديني-: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط البتة، قلت لعبدالرحمن: قبل أن يموت بكم؟ قال: بزمان»، ثم علق ابن عدي -رحمه الله- على هذا فقال: «وأبان بن صمعة له من الروايات قليل، وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر، ولم ينسب إلى الضعف؛ لأن مقدار ما يرويه مستقيم، وقد روى عنه البصريون مثل سهل بن يوسف هذا ومحمد بن أبي عدي وأبو عاصم وغيرهم بأحاديث وكلها مستقيمة غير منكرة، إلا أن يدخل في حديثه شيء بعد ما تغير واختلط»[3].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤/٤٤٦)

(٢) المرجع السابق (٢/٧٣)

(٣) المرجع السابق (٢/٧٣-٧٤)

المطلب الثالث

بيان أثر التاريخ في الكشف عن كذب الرواة

أولًا: أهمية التاريخ في الكشف عن كذب الرواة:

قال العراقي: «الحكمة في وضع أهل الحديث التاريخ لوفاة الرواة ومواليدهم وتواريخ السماع وتاريخ قدوم فلان مثلا البلد الفلاني؛ ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه.

قال حفص بن غياث القاضي إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين – بفتح النون المشددة تثنية سن وهو العمر – يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه» (١).

وقال حسان بن يزيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ نقول للشيخ سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه» (٢).

وقال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ»(٣).

ثانياً: نماذج على اعتبار التاريخ في الكشف عن كذب الرواة:

النموذج الأول: قال الذهبي في ترجمة (مأمون بن أحمد السلمي الهروي): «روى عن هشام ابن عمار، وعنه الجويباري، أتى بطامات وفضائح، قال ابن حبان: سألته متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين. قلت: فإن هشامًا الذي تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين، فقال: هذا هشام بن عمار آخر» (٤).

---

(١) التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٢٩٤).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٣٦٩)

(٣) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/١٦٩)، ومن طريقه الخطيب في "الكفاية" (ص١١٩)

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/٤٢٩)

النموذج الثاني: قال ابن عدي في ترجمة (أحمد بن محمد بن الصلت أبو العباس): «كان ينزل الشرقية ببغداد، رأيته في سنة سبع وتسعين ومئتين يحدث عن ثابت الزاهد، وعبد الصمد ابن النعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ قوما قد ماتوا قبل أن يولد بدهر» [1].

النموذج الثالث: قال ابن حجر في ترجمة (عبد الله بن إسحاق الكرماني): «واهٍ، قال الحافظ أبو علي النيسابوري: حدث عن محمد بن أبي يعقوب الكرماني فأتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين. فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب قبل أن تولد بسبع سنين فأعلمه» [2].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٢٧/١)

(٢) لسان الميزان لابن حجر (٢٥٨/٣)

المبحث الرابع
أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالناسخ والمنسوخ.

المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ.

المطلب الأول
المراد بالناسخ والمنسوخ

أولًا النسخ في اللغة: أصل النسخ في اللغة: هو إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه(١)، وقد دارت معاني النسخ في اللغة حول معنين يدخل تحتهما أنواع أخر؛ كما يلي:

المعنى الأول للنسخ: الزوال على جهة الانعدام؛ وينقسم هذا النوع إلى نوعين:

١-نسخ إلى بدل؛ نحو قولهم: نسخ الشيب الشباب، نسخت الشمس الظل، أي: أذهبته وحلت محله.

٢-نسخ إلى غير بدل، وإنما هو رفع الحكم وإبطاله من غير أن يقيم له بدلاً، يقال: نسخت الريح الآثار، أي: أبطلتها وأزالتها.

المعنى الثاني: الزوال على جهة الانتقال؛ نحو قولك: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه، وليس المراد به إعدام ما فيه، ومنه قوله تعالى: {إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [الجاثية: ٢٩] أي نقله إلى الصحف(٢)، أي أخذ نسخته، وذلك أن الملكين

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص٥)

(٢) المرجع السابق (ص٦)

يرفعان عمل الإنسان، فيثبت الله منه ما كان له فيه ثواب أو عقاب، ويطرح منه اللغو؛ نحو قولهم: هلم واذهب[١]. وقيل: الاستنساخ من اللوح المحفوظ تنسخ الملائكة كل عام ما يكون من أعمال بني آدم، والاستنساخ لا يكون إلا من أصل، فينسخ كتاب من كتاب[٢].

ثانياً: النسخ في الاصطلاح: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه[٣]. فهو إبطال الحكم مع إثبات الخط في الكتاب بأن تكون الآية الناسخة والمنسوخة ثابتتين في التلاوة، إلا أن المنسوخة لا يعمل بها؛ مثل: عدة المتوفَّى عنها زوجها كانت سنة؛ لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ} [البقرة:٢٤٠]، ثم نسخت بأربعة أشهر وعشرٍ في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} [البقرة:٢٣٤].

وأما في السنَّة فعلى نحو من ذلك أيضاً؛ لأن الغالب أنهم نقلوا المنسوخ كما نقلوا الناسخ[٤].

وعليه فالناسخ هو: كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له، والمنسوخ: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه[٥].

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٤٥/١)

(٢) تفسير البغوي (٢٤٧/٧)

(٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٦)

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٦)

(٥) المنهل الروي لابن جماعة (ص٦١)

ثالثاً: طرق معرفة الناسخ والمنسوخ:

ذكر العراقي كلاماً للشافعي يوافق فيه كلام أهل الحديث بأنه يستدل على الناسخ والمنسوخ بأربعة أوجه، أولها: خبرٍ عن رسول الله ﷺ، ثانيها: أو بوقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر، ثالثها: أو بأقوال الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-، رابعها: أو إجماع العامة.(١).

وتفصيل ذلك كالتالي:

الطريقة الأولى: نص النبي ﷺ حيث قال: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور؛ فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث؛ فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء؛ فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرًا)(٢).

الطريقة الثانية: قول الصحابي؛ كقول جابر ﷺ: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ تركَ الوضوء مما غيرت النار»(٣).

(١) اختلاف الحديث للشافعي (٥٩٨/٨) ملحقًا بكتابه "الأم"، التبصرة والتذكرة (٩٩/٢) بتصرف بتصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة قبر أمه ٦٧٢/٢ برقم (٩٧٧) عن بريدة ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب: الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما مست النار ٤٩/١ برقم (١٩٢)، والنسائي في "سننه"، كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء مما غيرت النار ١٠٨/١ برقم (١٨٥)، صححه ابن الأثير ،"جامع الأصول" (٢٢١/٧)، والألباني، "صحيح سنن أبي داود" ٥٩/١ برقم (١٨٥).

الطريقة الثالثة: يعرف بالتاريخ؛ كحديث: (أفطر الحاجم والمحجوم)[١]، وحديث: «احتجم وهو صائم»[٢]، قال ابن جماعة: «بين الشافعي أن الأول كان في الفتح سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع سنة عشر» اهـ[٣]، وقال السخاوي: «واستفيد من التمثيل بهذا أن النسخ يعرف بالتاريخ»[٤]. اهـ

الطريقة الرابعة: الإجماع؛ كحديث: قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، وفيه: (من شرب الخمر فاجلدوه...، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه)[٥]، فإنه منسوخ؛ واتضح نسخ الحديث بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، والإجماع لا يَنسخ ولا يُنسَخ، ولكن يدل على وجود ناسخ غيره[٦].

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم ٣٠٨/٢ برقم (٢٣٦٧)، والنسائي في "سننه الكبرى"، كتاب: الصيام، باب: الحجامة للصائم ٣١٨/٣ برقم (٣١٢٠) عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، ضعّفه ابن الأثير، "جامع الأصول" (٢٩٤/٦)، وابن حجر، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" (١/ ٢٨٦)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم٣٣/٣ برقم (١٩٣٩) عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٣) المنهل الروي (ص٦١)، مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦٨)

(٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص٢٢٩)

(٥) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب: الحدود، باب: إذا تتابع في شرب الخمر ١٦٤/٤ برقم (٤٤٨٢)، والترمذي في "سننه"، كتاب: الحدود، باب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه ومن عاد في الرابعة فاقتلوه ٤٨/٤ برقم (١٤٤٤) عن معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهما-. وقال: (سمعت محمدًا يقول: حديث أبي صالح، عن معاوية، عن النبي ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ)، وقال الألباني: (حسن صحيح)،"صحيح وضعيف سنن أبي داود".

(٦) المنهل الروي (ص٦١)، مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦٩) بتصرف يسير.

المطلب الثاني

أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ

أولاً: بيان أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ:

ذكر ابن الصلاح ضمن أنواع علوم الحديث التاريخ المتعلق بالمتون، وبيّن أن هذا النوع نفعه كبير وفوائد كثيرة في معرفة الناسخ والمنسوخ، ويعرف به اعتداء مشروعية ذلك الشيء؛ من ذلك ظهر خلو الزمان الذي قبله من مشروعية ذلك الشيء(١).

ثم عرّج على ذكر الأسباب فقال: «إما لأن الحكم إلى ذلك الوقت لم يكن محتاجا إليه، أو لم يطلب إلا ذلك الوقت، وإما لأنه كان قبله حكم آخر ارتفع بهذا، فيكون من قسم الناسخ والمنسوخ، أو لم يرتفع بالكلية بل اقتضى الحال التخيير»(٢).

كما أوضح العراقي بأنه يصار إلى النسخ عند معرفة التأريخ، ولا مجال فيه للاجتهاد والرأي، والصحابة أورع من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر الناسخ عنه(٣).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٧١٤) بتصرف.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التبصرة والتذكرة (٩٩/٢) بتصرف يسير.

ثانياً نماذج على اعتبار التأريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ:

النموذج الأول: عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا، وقال: (إن في الصلاة شغلاً)»(١).

قال الحازمي: «يدل على أن جواز ذلك كان قبل الهجرة»(٢)، فكان مقدم عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- ومن معه من أهل الحبشة في المدينة بعد هجرة رسول الله ﷺ إليها، وقد كان الكلام في الصلاة مباحًا قبل ذلك.

النموذج الثاني: عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، أخبره أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد، فقال: «إنما أتوضأ من أثوار أقط أكلتها لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (توضأوا مما مست النار)»(٣).

ذكر الحازمي بأن أهل العلم اختلفوا في هذا الباب؛ فبعضهم ذهب إلى الوضوء مما مست النار، من هؤلاء: أنس بن مالك وأبو موسى وزيد بن ثابت وأبو هريرة وغيرهم -رضي الله عنهم -، ومن التابعين: الحسن البصري والزهري وغيرهم.

وذهب أكثر أهل العلم، وفقهاء الأمصار إلى ترك الوضوء مما مست النار، ورأوه آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ، منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وأبو الدرداء وجابر بن عبد الله وغيرهم -رضي الله عنهم -، ومن

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب: أبواب العمل في الصلاة، باب: ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة ٦٢/٢ برقم (١١٩٩)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ٣٨٢/١ برقم (٥٣٨)

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٧٢)

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب: الحيض، باب: الوضوء مما مست النار ٢٧٢/١ برقم (٣٥٢)

التابعين: عَبيدة السلماني، والقاسم بن محمد، ومن معهما من فقهاء أهل المدينة، والأئمة الفقهاء الأربعة وأصحابهم[١].

ذكر ما يدل على النسخ: عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار»[٢].

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ»[٣].

قال الحازمي: «إنما قلنا: لا يتوضأ منه؛ لأنه عندنا منسوخ، ألا ترى أن عبدالله بن عباس ﷺ إنما صحبه بعد الفتح يروى عنه: أنه رآه يأكل من كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ، وذلك أن صحبة ابن عباس لرسول الله ﷺ متأخرة، إنما مات رسول الله ﷺ وهو ابن أربع عشرة سنة، قد قيل: ست عشرة سنة، وقيل: ثلاث عشرة سنة»[٤].

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٤٧) بتصرف.

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب: الطهارة، باب: في ترك الوضوء مما مست النار (٤٩/١) برقم (١٩٢)، والنسائي في "سننه"، كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء مما غيرت النار (١٠٨/١) برقم (١٨٥)، وصححه ابن الأثير، "جامع الأصول" (٢٢١/٧)، والألباني، "صحيح وضعيف سنن أبي داود".

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب: الوضوء، باب: من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، وأكل أبو بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- فلم يتوضأوا ٥٢/١ برقم (٢٠٧)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب: الحيض، باب: نسخ الوضوء مما مست النار ٢٧٣/١ برقم (٣٥٤)

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٤٨-٤٩)

الخاتمة والنتائج

توصلت الباحثة من خلال البحث إلى النتائج الآتية:

١- مفهوم التاريخ عند المحدثين له مدلول خاص، يختلف عن مدلوله العام عند الإخباريين.

فمفهوم التاريخ عند الإخباريين: هو فن يبحث فيه وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت بل عما كان في العالم.

أما مفهومه عند المحدثين: هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك.

٢- العلاقة بين التاريخ وبين الحديث علاقة عموم وخصوص وجهي فيجتمعان في أمور وينفرد علم الحديث ببعض الأمور.

٣- من ملامح علاقة عموم مفهوم التاريخ عند الإخباريين:

أن مفهوم التاريخ عند الإخباريين يحتاج معه إلى الاحتكام إلى أصول العادة وقواعد السّياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنسانيّ، وهذا المفهوم لا يعتمده المحدثون في نقلهم للأخبار وتمييز صحيحها من سقيمها، بل يتشددون في ذلك.

٤- من ملامح علاقة خصوص مفهوم التاريخ عند المحدثين:

أ-اختصاصه بالتواريخ المتعلقة بالمتون وتواريخ الرواة والوفيات.

ب-دقته في تميز الأخبار ومعرفة صحيحها من سقيمها.

ج-دقته في معرفة أحوال الرواة وبيان صدقهم من كذبهم.

٥- تعددت مسائل علوم الحديث التي اعتمد فيها المحدثون على التاريخ، من ذلك:

أ-نقدهم للراوي والمرويات باستعمال تواريخ المواليد والوفيات.

ب-تمييز طبقات الرواة.

ج-تمييز إدراك الراوي لمن حدث عنه من الشيوخ.

د-الكشف عن اتصال الأسانيد وانقطاعها، وكشف زيف الكذابين في ادعاء السماع وقدم الطبقة.

هـ-كشف الوهم والغلط في ذكر السماع.

و-تمييز حديث المختلط.

ز-معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

فهرس المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

١ أبجديات البحث في العلوم الشرعية، تأليف: د. فريد الأنصاري، منشورات الفرقان، ط: الأولى، الدار البيضاء، ذو القعدة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى: ٥٨٤هـ)، ط: الثانية، الناشر:دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد، الدكن، ١٣٥٩هـ.

٣ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ)، ترجمة د/ صالح أحمد العلي، ط: ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٤ اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي)، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، ط: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، الناشر: دار المعرفة-بيروت

٥ بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم بن ضياء العمري، ط: الرابعة الناشر: بساط - بيروت.

٦ تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٧ تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب أحمد بن علي البغدادي (المتوفى: ٣٦٤هـ) دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٨ تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

٩ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١٠ تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل في تفسير القرآن، لمحيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع.

١١ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: ١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٢ الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

١٣ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى : ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط، ط: الأولى ـ الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان.

١٤ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر : دار المعرفة – بيروت

١٥ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر –تاريخ ابن خلدون، لولي الدين أبي زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، الناشر: دار الفكر، بيروت.

١٦ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٧ سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

١٨ السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٩ سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب.

٢٠ سؤالات أبو بكر الأثرم لأبي عبد الله أحمد ابن حنبل، الأثرم (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة.

٢١ سؤالات أبو بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، البرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة.

٢٢ السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، ط: الثالثة ١٤١٧ هـ، الناشر: الكتب الثقافية بيروت.

٢٣ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الأبناسي (المتوفى: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، الناشر: مكتبة الرشد.

٢٤ شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٥ شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن.

٢٦ شروط الأئمة الستة للحافظ المقدسي، ويليه شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى: ٥٨٤هـ)، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٧ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

٢٨ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩ صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٠ صحيح مسلم، لأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣١ صحيح وضعيف سنن أبي داود، لناصر الدين محمد بن نوح الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، ط:١، ١٤١٩، ١٩٩٨م، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض.

٣٢ ضعيف سنن الترمذي، لناصر الدين محمد بن نوح الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، بإشراف: زهير الشاويش، تكليف: مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٣ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط: الأولى، ٢٠٠١م، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

٣٤ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر.

٣٥ الفقيه والمتفقه، للخطيب أحمد بن علي البغدادي (المتوفى: ٣٦٤هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، ط: الثانية، ١٤٢١هـ، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية.

٣٦ الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبدالفتاح أبو سنة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان.

٣٧ الكفاية في علم الرواية، للخطيب أحمد بن علي البغدادي (المتوفى: ٣٦٤هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٣٨ لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ، الناشر: دار صادر – بيروت.

٣٩ لسان الميزان، لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان.

٤٠ مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (المتوفى بعد ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا.

٤١ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٤٢ مصنف ابن أبي شيبة المسمى بالمصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: الأولى، ١٤٠٩، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

٤٣ مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح الشافعي (المتوفى:٦٤٣هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف.

٤٤ من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث.

٤٥ المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات الدكتور: محمد التوبخي، عالم الكتب، ط: ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٤٦ منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، ط: الثالثة، ١٤٠١هـ -١٩٨١ م، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية.

٤٧ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني (المتوفى: ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: الثانية، ١٤٠٦، الناشر: دار الفكر – دمشق.

٤٨ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

٤٩ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله ابن ضيف الله الرحيلي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ، الناشر: مطبعة سفير، الرياض.

٥٠ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، ط: الأولى، ١٩٩٩م، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدِّمة.	٢٨٦٠
التمهيد وفيه: بيان أهم المصطلحات الواردة في عنوان البحث:	٢٨٦٧
المبحث الأول: العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ.وفيه مطلبان:	٢٨٧١
المطلب الأول: العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ -النشأة والتطور-.	٢٨٧١
المطلب الثاني: أثر العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ.	٢٨٧٦
المبحث الثاني: أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث.وفيه ثلاثة مطالب:	٢٨٧٩
المطلب الأول: المراد بالطبقة عند علماء الحديث.	٢٨٧٩
المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة طبقات رواة الحديث.	٢٨٨١
المطلب الثالث: نماذج على اعتبار التاريخ في تحديد طبقة الراوي.	٢٨٨٣
المبحث الثالث: أثر التاريخ في تمييز الحديث.وفيه ثلاثة مطالب:	٢٨٨٥
المطلب الأول: أثر التاريخ في معرفة مواليد الرواة ووفياتهم.	٢٨٨٥
المطلب الثاني: بيان أثر التاريخ في تمييز حديث المختلط.	٢٨٨٩
المطلب الثالث: بيان أثر التاريخ في الكشف عن كذب الرواة.	٢٨٩٣
المبحث الرابع: أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ.وفيه مطلبان:	٢٨٩٥
المطلب الأول: المراد بالناسخ والمنسوخ.	٢٨٩٥
المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة الناسخ والمنسوخ.	٢٨٩٩
الخاتمة	٢٩٠٢
فهرس الموضوعات	٢٩١٢